الجهاد

العدد ٦٥ / ١٦ ك١ ٢٠١١ نشرة دورية تعنى بالشأن الفلسطيني عامة وباللاجئين في لبنان خاصة

نحو واقع فلسطيني أفضل .. لإنجاز التحرير وتحقيق العودة

المطلوب نموذج رسالي مجاهد يصدع بالحق في هذه المرحلة و يتفانى في خدمة الجماهير على كافة الأصعدة.

الشهيد المعلم د. فتحي الشقاقي

إحتجاجاً على المماطلة في تسلم بيوتهم

أهالي البارد يعتصمون وسط حضور كثيف لعناصر مكافحة الشغب

نفذ أهالي مخيم نهر البارد إعتصاما شارك فيه "سكان البرايم" ومسؤولو الفصائل واللجنة الشعبية ومؤسسات أهلية وفعاليات المخيم، ورفع المعتصمون الشعارات المطالبة بالاسراع في تسليم المنازل والعقارات، ونددوا بسياسة الاونروا والحكومة اللبنانية الرافضه تسليم ما تبقى من المنازل، هذا وشوهد خلال الاعتصام حضور لدوريات الجيش اللبناني المتمركزه في المخيم، وعناصر مكافحة الشغب.

ما هو مصير اصحاب الاراضي والبيوت المشردين، هل ستكرر الحكومة وعدها بتعويض سخي، كما وعدتهم سابقا بخروج مؤقت وعودة حتمية واعمار مؤكد.

والقى أمين سر إتحاد لجان حق العودة في البارد عبدالله ديب، كلمة طالب فيها الحكومة "اتخاذ قرار بتسليم برايم A وعودة ساكينه بالكامل اليه"، في حين أكد جمال أبو علي في كلمته التي القاها باسم اللجنة الشعبية الفلسطينية، على وقوف الفصائل واللجنة الشعبية الى جانب مطالب سكان البرايم ومطالب أبناء المخيم عموماً، كما القى إبراهيم أبو محمد كلمة أهالي البرايم دعا الى الاسراع في تسليم المنازل لاصحابها الذين إشتروها من مالهم الخاص، معتبرا «ان تأخير التسليم يزيد من معاناة العائلات»، مشددا على ان «التحركات السلمية لن تتوقف الا في حال تسليم المنازل الى سكانها».

من جانبه طالب مسؤول الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين في الشمال أبو لؤي اركان "بانهاء معاناة سكان البرايم A عبر تسليم المنازل لاصحابها من اجل ترميمها والعودة اليها"، معتبرا «ان ذلك يساهم في معالجة نزوح اكثر من ٥٠ عائلة الى منازلهم بعد نزوح مستمر منذ اكثر من اربعة اعوام ونصف»، مشدداً على ضرورة إتخاذ كل الاجراءات التي تخفف من معاناة ابناء البارد عبر تسريع عملية الاعمار واتخاذ قرار سياسي بانهاء الحالة العسكرية والامنية عن المخيم و ذلك بالغاء نظام التصاريح والتعويض على العائلات في الجزء الجديد من المخيم واقرار الحقوق الانسانية للشعب الفلسطيني في لبنان دون تجزئة.

وإزاء هذا التحرك المطلبي، الذي تفاعل خلاله عموم أبناء مخيم نهر البارد، يبقى أن نتساءل: الى متى ستبقى الحكومة اللبنانية تماطل في تسليم هذا الجزء من المخيم؟!! وهل صحيح ما تم تداوله من معلومات حول أعادة الحكومة استملاك اراض الحي تمهيداً لتحويله الى ثكنة للجيش اللبناني؟! وإذا كانت هذه المعلومات صحيحة، فما هو مصير اصحاب الاراضي والبيوت المشردين، هل ستكرر الحكومة وعدها بتعويض سخي، كما وعدتهم سابقاً بخروج مؤقت وعودة حتمية واعمار مؤكد؟!!!!

تسليم المنازل لاصحابها من اجل ترميمها والعودة اليها يساهم في معالجة مشكلة التشرد لأكثر من ٥٠ عائلة، بعد نزوح مستمر منذ اكثر من اربعة اعوام ونصف

إفتتاحية العدد

الى متى؟... كفى!

الى متى سيستمر التعاطي الرسمي اللامبالي تجاه الفلسطينيين وحقوقهم في لبنان؟ سؤال بات يلح بقوة على ألسنة الفلسطينيين في كل مخيم، وهم يشهدون أن أوضاعهم في هذا البلد تسير من سيء الى أسوأ، وأن سياسة القبضة الأمنية هي الفن الوحيد الذي تتقنه السلطات الرسمية تجاه قضاياهم وحقوقهم ووجودهم.

هذه السياسة في تجاهل الواقع الفلسطيني لا تقتصر على مخيم بعينه، ولا على قضية بذاتها، بل يشمل جميع الفلسطينيين في كل مخيم وبقعة فوق الأرض اللبنانية، ويشمل جميع قضاياهم الحيوية والحياتية: حق العمل ممنوع! حق التملك مرفوض! حق التنقل محرم! حتى حق التوريث بات ترفاً يحرم منه الفلسطينيون بموجب قرارات وقوانين لا ترى في الوجود الفلسطيني الا حالة أمنية يجب محاصرتها وتطويقها وعزلها، ووضعها في مخيمات هي أشبه بالمعازل!

يسمع شعبنا الفلسطيني في لبنان كلاماً معسولاً عن التعاطف معه وضرورة رفع المعاناة والقهر الذي يعاني منه، حتى أصبح مزمناً! لكن، على أرض الواقع، يزداد القهر وتزداد المعاناة مع كل وعد جديد بتحسين الأحوال والأوضاع!

بالأمس، حضرت الى مخيم نهر البارد المحاصر منذ العام ٢٠٠٧، قوات مكافحة الشغب لتقمع تحركاً شعبياً مطلبياً يطالب فيه الناس بالعودة الى بيوتهم ومساكنهم. بعض أهالي المخيم يملكون أوراقاً ثبوتية لملكيتهم للبيوت والأراضي التي يحرمون من العودة إليها، بحجج وذرائع أمنية! وهناك أبنية تم تدميرها بالكامل، ولا يسمح لأصحابها الحصول على تراخيص لإعادة إعمارها.

الجميع في لبنان بات يدرك أن مخيم نهر البارد خال من أية قطعة سلاح منذ تدمير المخيم! فلماذا الاستمرار في تطويق المخيم وتعقيد مسائل الدخول والخروج منه، حتى بات المخيم أشبه بالمعتقل؟! للمرة الألف نقول: أن شعبنا في مخيم نهر البارد دفع ثمن حرب لم يكن له فيها لا ناقة ولا جمل. فهل المطلوب أن يتحول المخيم الى أنموذج يتم تسويقه دولياً، لكي يصار الى تعميمه فيما بعد على كافة المخيمات؟ هل ما يتم الإعداد له هو جزء من مشروع دمج وتوطين يجري تمريره تحت ذريعة تأهيل المناطق المجاورة للمخيمات، وتحت إشراف جمعيات المجتمع المدني الممولة من الاتحاد الأوروبي؟! هل المطلوب طمس المخيمات وتغيير معالمها، للتستر على جريمة اقتلاع شعب بأكمله من أرضه على أيدي العصابات الصهيونية، إرضاء للمطالب الغربية التي تريد تحويل التوطين حقيقة واقعة في لبنان؟!

الى متى سيستمر تجاهل قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان كقضية سياسية تتعلق بالصراع مع العدو الصهيوني، ولا تتعلق بالصراعات اللبنانية الداخلية الضيقة؟

شعبنا الفلسطيني، كان وسيبقى، العصب المركزي الذي يشد الأمة العربية والإسلامية بعضها الى بعض، لأنه يؤمن أن قضيته أكبر وأعز من كل الصراعات الضيقة! ويخطىء كل من يظن أن بإمكانه جر المخيمات الى صراعات فئوية أو مذهبية أو طائفية.

وشعبنا الفلسطيني، كان وسيبقى، صاحب القضية التي تجمع ولا تفرق، والمخيمات كانت وستبقى المحجة التي تتسع للجميع، وتأبى أن تكون طرفاً فيما يفرق ولا يجمع!

كفى!....

حملة وثائق السلطة: معاناة مستمرة برغم تعميم رئاسة الوزراء

لا تزال قضية اللاجئين الفلسطينيين من فاقدي الاوراق الثبوتية، ومن غير المسجلين من حملة جواز السلطة الفلسطينية، يعانون بسبب الاوضاع القانونية المعقدة التي تكتنف وجودهم واقامتهم في لبنان.

وبرغم الإجراء الذي قامت به رئاسة مجلس الوزراء اللبناني، من خلال إصدار تعميم يطلب فيه من «جميع الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات» إعتماد الوثائق الصادرة عن السلطة الفلسطينية لجهة قيد الولادات والوفيات وتسجيل واقعات الزواج والطلاق، الا أن واقع الامر أصعب من أن يعالجه إجراء بهذا الحجم، حيث تبقى المعاناة مستمره، لجهة العقبات الاجرائية التي تواجههم، والتي قد تستند الى اجتهادات الادارات وعلى حساب اللاجئ الفلسطيني.

وفي هذا الاطار نشرت جريدة السفير مؤخراً رسالة موجهة من قبل لاجئة فلسطينية، الى المديرية العامة للأمن العام، تسأل إذا كان بإمكان ابنتها الفلسطينية، من نازحي عام ١٩٦٧ تسجيل زواجها في «الشؤون» وهي تحمل جواز السلطة الفلسطينية، بعد ان تسجلت في المحكمة الشرعية وانجزت تسوية وضع في الامن العام، وحصلت على اقامة لثلاثة اشهر؟!! وهي تشكو من أن الامن العام في صور يؤكد ان بامكانها تسجيل الزواج في «الشؤون» استنادا لجواز السلطة، فيما «الشؤون» يرفض ذلك! علما ان الزوج ايضا من نازحي عام ١٩٦٧.

من ناحيته يوضح مكتب شؤون الإعلام في المديرية العامة للامن العام «ان تسجيل الزواج للفلسطينية التي تحمل جواز السلطة الفلسطينية، وانجزت "تسوية وضع" في الامن العام، ومتأهلة من فلسطيني من نازحي ١٩٦٧، تعود صلاحيتها لمديرية الشؤون السياسية واللاجئين في وزارة الداخلية وليس من صلاحية المديرية العامة للأمن العام.!!

وهنا لا بد من السؤال: الى متى سيبقى اللاجئ الفلسطيني يدفع ثمن جريمة اللجوء على أبواب الادارات وعند المفارز والحواجز الامنية، والى متى سيبقى اللاجئ الفلسطيني عرضة لمزاجية المعقبين وموظفي الادارات وعدم وضوح التعميمات وفقدانها للمراسيم الإجرائية؟ أما آن لقضية فاقدي الاوراق الثبوتية وغير المسجلين ان تنتهي، وقد مر عليها عقود وحكومات وقرارات أبت الا أن تبقي أوضاع هذه الفئة معلقة في مهب الريح..

فلسطين لا تقبل القسمة يا قطر!

تصاعدت حالة الغضب بين أوساط الشباب الفلسطيني في أماكن تواجدهم، جراء ما قامت به دولة قطر خلال حفل افتتاح دورة الألعاب العربية لعام ٢٠١١، وعرضها لخارطة غير مكتملة لفلسطين، بعد إسقاط المدينة المقدسة منها والاكتفاء بالإشارة إلى الضفة الفلسطينية المحتلة وقطاع غزة.

وأطلق شبان غاضبون، حملةً على موقع التواصل الاجتماعي الـ«فيس بوك» عبَّروا فيها عن استيائهم الشديد إزاء هذه الخطوة التي اعتبروها اعترافاً صريحاً بالكيان الصهيوني. ويقول القائمون على الحملة التي حملت اسم «فلسطين لا تقبل القسمة يا قطر»: إن «الخريطة التي جرى عرضها دخيلة وليست مقبولة، وهي تتماشى مع مخططات رامية لتجزئة فلسطين وطمس هويتها العربية والإسلامية».

يذكر ان دولة قطر قد تقدمت، في حادثة مشابهة، باعتذار للملكة المغربية بسبب إسقاط الصحراء المغربية من الخارطة التي رفعتها في دورة الألعاب ذاتها، وأغفلت تقديم اعتذار أو حتى توضيح للشعب الفلسطيني، مع العلم أن الصحراء المغربية لا يوجد فيها مسجد أقصى، ولم يسر الرسول صلى الله عليه وسلم إليها!

تواصلوا معنا عبر البريد الإلكتروني: nashrataljihad@hotmail.com

تحقيق

الفساد والمماطلة والاجراءات الأمنية تعيق إعادة إعمار مخيم نهر البارد

على وقع المعارك التي كانت محتدمة بين الجيش اللبناني وعناصر فتح الاسلام في مخيم البارد، أطلق رئيس الحكومة اللبنانية السابق فؤاد السنيورة وعده الشهير "الخروج مؤقت والعودة حتمية والاعمار مؤكد"، فيما أهالي المخيم لا زالوا مكدسين في المدارس والكراجات وما تيسر لهم من منازل إقتسموها مع أشقائهم في مخيم البداوي.. طبعاً لم يكن قد تدمر المخيم وقتها، أو غادره من بقي معتصماً بين جدرانه المتصدعة!! .. وضعت الحرب أوزارها بعد ١٠٠ يوم ونيف، ليعود بعد عام جزء من النازحين الى القسم الجديد من المخيم.. ويبكوا ذكرى مخيم ومنزل!!

اليوم، وبعدَ مرورَ أكثر أربعة سنوات على النزوح وثلاث سنوات على بداية مشروع الإعمار، لم يتغير الكثير: فأبناء المخيم المنكوب لا يزالون مشتتين بين مخيمات لا زالت تستضيفهم، وبركسات تضيق بهم، وقليل منهم عاد الى الجزء المعاد إعماره، بعد تسليم الرزمة الاولى قبل خمسة أشهر، والتي كشفت منازلها عن إعادة إنتاج للبركس بصورة مطوره!! مع العلم أن هذه الرزمة تشكل جزءا غير مكتمل من عشرة أجزاء لا يعلم متى تؤول الى أصحابها الا الله!!..

هذا هو حال مخيم البارد، الذي يسير مشروع الاعمار فيه بحسب أحد الاهالي "سير السلحفاه العرجاء"، فيما يعاني أبناؤه أوضاعاً صعبة تتنوع بحسب كل فئه وظروفها، فأبو ممدوح، أحد نازحي مخيم نهر البارد، لم يتسلم بيته لغاية اليوم شأنه شأن الكثيرين من سكان القطاع المسمى بـ "برايم A"، وهو الجزء الغربي الملاصق لشاطىء البحر، والذي لا يزال لليوم بعهدة الجيش اللبناني.

يقول أبو ممدوح "هذا الامر شكل أزمة لعدد غير قليل من أبناء المخيم، يضيف: "نحن تملكنا هذه البيوت منذ عشرات السنين ولدينا المستندات القانونية

نحن تملكنا هذه البيوت منذ عشرات السنين ولدينا المستندات القانونية بملكيتها، ولا نفهم لماذا هذا الاصرار على عدم السماح لنا باستردادها؟؟!

بملكيتها، ولا نفهم لماذا هذا الاصرار على عدم السماح لنا باستردادها؟؟! ويتابع "المدير العام للأونروا قال لنا انه لايستطيع الضغط على الحكومة اللبنانية في هذا الموضوع رغم ان البيوت من حق ساكنيها!!، ما يعني اننا نتعرض لظلم كبير، ويضيف "أتمنى على اللجنه العليا لنهر البارد، والفصائل الفلسطينية، ولجنة الحوار، الضغط من أجل إعادة بيوتنا والسماح بالعودة اليها بعد تشرد طال خمس سنوات.

أما احمد عثمان، الذي كان يقطن في حي المهجرين (المخيم الجديد)، فيقول "ما زلنا ننتظر توقيع الحكومة اللبنانية على البدء بإعمار الحي، وهو الذي تم ايقاف العمل به منذ سنتين، علما بأن الأموال والمخطط التوجهي جاهزان وهناك العشرات من الأبنية المدمرة كلياً في المخيم الجديد لم يسمح بإعادة اعمارها، وأصلاً لا يوجد تمويل لها" ويتابع قائلا "انا أخشى ان تكون هذه الممطالة بسبب عدم وجود قرار جدي باعادة الاعمار".

في المقابل، يعبر يوسف الحاج، الذي يستأجر بيت في مخيم البداوي، عن أمله بالعودة إلى مخيم نهر البارد، ويضيف "ولكنهم لم يبدؤا بإعمار منطقتنا.. "سمعت اخبارا كثيرة.. انها لن تُعمّر قبل سنتان او ثلاث" على أنه يتخوف من عدم انصافه بشأن مساحة البيت التي سيقضم منه لصالح توسيع الشارع، ويعتبر ان هناك "حالات سرقة ونصب واحتيال من قبل المتعهدين في اعمار المخيم "وهناك اموال كثيرة جاءت الى المخيم ولكن لا نعلم اين تذهب!!"، وبشأن التعويضات يقول يوسف، أبي رجل معروف في المخيم، كان يمتلك "سنترال البارد"، وقد تدمر كلياً أثناء الحرب وخسر ابي كل شيء، لكن للاسف عندما قرروا التعويض له عن خسائره إكتشفنا ان التعويض لا يساوي ٣٪ من الخسارة، لافتاً الى أن مناطق الجوار اللبناني الاقل تضرراً منا حصلت على تعويضات أكثر.

وفي مخيم البداوي أيضاً، يقول محمد عيسى، الذي يمتلك محلاً لتصليح الاحذية، لغاية الآن لم يأت دورنا وليس معلوماً متى نعود الى بيوتنا، ويضيف "لكن إبنة عمي تسلمت بيتها في المخيم القديم، "أقلها إرتاحت من هم الايجارات، مع انه بيتها نقص تقريباً غرفتين، يضيف "

للاسف عندما قرروا التعويض لوالدي عن خسائره إكتشفنا ان التعويض لا يساوي ٣٪ من الخسارة

لكن لا غنى عن البيت الملك".

أما عصام الذي يسكن بركسات الحديد، فيقول "طلبت منا الاونروا إخلاء بركسات الحديد قبل آخر السنه لكن والى الآن ورغم مرور اربع سنوات ونصف، والتزام الحكومة اللبنانية بإنهاء الوضع القانوني لتسوية المشاكل الموجوده في المخيم الجديد، لم نر أي شيء جديد، فكل ما سمعنا في مؤتمر فيينا والتزامات الحكومة اللبنانية إمام مؤتمر المانحين كان حبراً على ورق، ونحن نعاني في المخيم الجديد من ازمة حقيقة.

ومن ناحية اخرى يقول ابو النمر، للاسف لم نجد الى الآن الحاضنة الفلسطينية بكل اطيافها تعطي نهر البارد اولوية او اهتمام، متسائلاً في الوقت نفسه عن سبب تأخير التعويضات في وقت تم تعويض أشقائنا اللبنانيين في جوار المخيم، وتم تعويض الأثاث لابناء المخيم القديم...

ابو النمر: للاسف لم نجد الى الآن الحاضنة او الجهة المركزية الفلسطينية بكل اطيافها تعطي نهر البارد اولوية او اهتمام

"الهواء الشرقي" وفي الصيف يعانون الحر، ومع هذا قبلوا بالسكن فيها لأنه ليس لديهم اي خيار اخر، فهذه العائلات أين ستذهب؟ "مشروع الاعمار شكلوا مطول كثير" ولا يوجد بيوت ولا كراجات للإيجار، وإن وجدت هل باستطاعتنا دفع الإيجار وفواتير الكهرباء والماء، ويضيف "اقل منزل اصبح إيجاره ٢٥٠ $، "هذا وان لم يقل المالك اريد ستة اشهر سلف".

ويتابع قائلاً "ان العائلات الموجوده في البركسات من اتعس العيل في المخيم حيث ان عدد العيل يصل الى الخمسين او الستين عائلة".

ولدى سؤاله حول مسار مشروع الاعمار، يقول مسؤول اللجنة الشعبية في مخيم نهر البارد، ابو النمر، ان الترميم في المخيم الجديد اصبح يتيماً، أما القيادي في حركة الجهاد الاسلامي، وأمين سر تحالف القوى الفلسطينية في الشمال، بسام موعد، فقال: يفترض ان تسلم الرزمة الثانية في شهر شباط، لكن البطء في العمل من قبل الشركة المنفذه (شركة الجهاد للبناء) سيبطىء عملية التسليم في الوقت المحدد، لذلك يجب على الأونروا الضغط على الشركة المنفذه، واستعمال البند الجزائي في التأخير وهذا من حقها، وإلا تكون شريكة في هذا التأخير الذي ليس في مصلحة إعادة الإعمار. ويتابع موعد قائلاً: ليس هناك معايير عادلة في مساحات البيوت من جهة لجنة التصميم في الأونروا، كذلك المواصفات المطلوبة في البيوت هي في حدها الأدنى، الامر الذي سيكبد العائلات تكاليف اضافية تتمثل بالصيانة والاصلاحات بعد أشهر وليس بعد سنوات، وهذه مسؤولية الأونروا أيضاً.

مخيم الجليل: شتاء قاس وبطالة موسمية

قد لا يختلف مخيم الجليل عن باقي المخيمات الفلسطينية، لجهة تنوع صنوف المعاناة، التي تعتبر الجامع المشترك لكل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بدءاً بالشروط الصحية والاستشفائية السيئة والصعبة مروراً بتراجع الخدمات التعليمية والنقص في المدارس على كل المستويات، وتراجع الخدمات الاجتماعية التي تحتاجها الأغلبية الساحقة من العائلات الفلسطينية، وصولاً الى مشكلة البطالة والفقر وما يترتب على هذا الامر من تأثيرات اجتماعية واقتصادية ونفسية، في صورة تعكس بشكل او بآخر تقاعس منظمة الاونروا عن تحمل مسؤولياتها بالشكل المطلوب.

لكن عند الحديث عن مخيم الجليل في بعلبك، لا يقتصر الامر عند هذا الحد، وخصوصاً اذا كنا نتحدث عن فصل الشتاء البارد في منطقة بعلبك والبقاع عموماً، الامر الذي يفاقم من معاناة أبناء المخيم، لجهة توقف العمل في مهنة البناء أو الزراعة في هذا الفصل، والتي يزاولها غالبية أبناء المخيم، كونها القطاعات المفتوحة امامهم في ظل القوانين اللبنانية التي تحرمهم من مزاولة أكثر من ٧٠ مهنة، وما يزيد الطين بلة، المصاريف الاضافية التي تترتب على طبيعة الطقس القاسي في هذا الفصل، حيث لا تستقيم الحياه هناك دون المازوت الذي يشكل توفير تكاليفه أحد اهم المشاكل التي تؤرق الاهالي في المخيم. كما سائر أبناء منطقة البقاع.

محمود كردي أحد سكان المخيم، يعلق بمرارة على الامر بالقول "مشكلة المازوت كلنا بنعرفها ومللنا من الكلام حولها ولكن دون نتيجة، ويضيف "أنا رب أسرة ولدي أربعة أطفال واعمل في البناء، وخلال فصل الشتاء يتوقف عملي، زي باقي المصالح، مع انو بفصل الشتا انا بحاجة لمعاشين، لانو سعر برميل المازوت ٣٥٠ دولار ويا ريت بكفي الشهر" ويضيف ساخراً

بس أكيد الموت أهون من التنازل عن حقنا وكرامتنا، احنا لاجئين ورح نظل لاجئين ومعترين حتى نرجع لارضنا، هناك ممكن نرجع نعيش متل البشر..

"والي مش قادر معلش بموت من البرد هون في مقابر واسعة!! ويستطرد "يعني هاي عيشة؟! الفلسطيني ما برتاح الا لما بموت، بس أكيد الموت أهون من التنازل عن حقنا وكرامتنا، احنا لاجئين ورح نظل لاجئين ومعترين حتى نرجع لارضنا، هناك ممكن نرجع نعيش متل البشر."

أما الحاجة لطفية فتقول: "عايشين من قلة الموت" فهي لا تمتلك سعر ليترات المازوت التي تقيها قر الشتاء القاسي هذه الايام. توضح الحاجة لطفية: "منذ وفاة زوجي وانا اعيش وحيدة في هذه الغرفة، فلا أولاد ولا أحفاد" وحتى تتقي شر البرد تقول الحاجة "بطلع من بيتي من الصبح وبقصد أولاد الحلال" في اشاره الى انها تقصد جيرانها بهدف التدفأة!!.

أما أبو فؤاد، فيقول "البرد قدر ربنا واحنا قابلين فيو، بس العباد ما بترحم، يعني لما بكون الفلسطيني ممنوع من الشغل الا بالفاعل فأكيد هذا النوع من الشغل بتعطل بفصل الشتا، معتبراً أن عدم وجود "مؤسسات إجتماعية تنظر لحالنا أو فصائل تساعدنا يؤدي عادة الى وفاة عدد من كبار السن في كل سنة بسبب شدة البرد والصقيع.

في حين يقول عدنان "أنا شخصياً لولا أخواتي في بلاد الإغتراب، لا استطيع توفير سعر تنكة مازوت واحدة، متسائلاً عن مصير من لا يوجد لديه أقارب مغتربين؟!

من ناحيته يصف مسؤول حركة الجهاد الاسلامي في المخيم، ابو علاء سحويل، أوضاع الاهالي بالقول هناك أزمة مركبة في المخيم تعكس تقاعس ادارة الاونروا عن تحمل مسؤولياتها، فالمخيم لا يعاني من مشكلة توفير تكلفة التدفئة في فصل الشتاء فحسب، فهناك تراجع في الخدمات الصحية والتعليمية، وهناك أزمة الابنية المتصدعة والمعرضه للسقوط في اي وقت، وهناك اهتراء في البنية التحتية وشبكات الصرف الصحي، ولا تختلف عنها شبكة الكهرباء التي لا تلبي حاجة الاهالي، لافتاً الى ان الاهالي يضطرون لدفع قرابة المئة الف ليرة شهريا للمولدات الخاصة مقابل ٥ امبيرات لا تكفي لإستعمالها بغرض التدفأة.

وتابع سحويل "إن حرمان الشعب الفلسطيني من حق العمل وعدم إقرار الحقوق المدنية والإجتماعية أدى إلى تفشّي البطالة في المخيم، معتبراً أن تمتع الفلسطيني بهذه الحقوق ضرورة لرفع المعاناه عنه، رافضاً ربط هذا الأمر بالخوف من التوطين، الذي يرفضه شعبنا الفلسطيني بكافة شرائحه وأطيافه.

مخيم البدواي: لا ماء ولا كهرباء!

عندما تتجول في مخيم البداوي للاجئين الفلسطينيين شمال مدينة طرابلس، يكفي أن تلاحظ صهاريج المياه التي تسبب أزمة سير خانقة في الشارع – الشريان الوحيد في المخيم، فضلاً عن الدراجات النارية التي تتنقل في أزقة المخيم وهي تحمل غالونات المياه لتوصلها الى المنازل، لتعلم بأن المخيم يعاني أزمة مياه حادة.

فمخيم البداوي الذي يقدّر عدد سكانه بـ١٨٦٢٤ يقطنه اليوم أكثر من ٣٠ ألف لاجئ، في رقعة لا تتجاوز الكيلو متر مربع، حيث تضاعف عدد اللاجئين بعد النزوح الكبير لاهالي مخيم نهر البارد، إبان اندلاع المعارك فيه.

وقد فاقمت عملية النزوح هذه من الازمات التي يعاني منها المخيم اصلاً لجهة شح المياه وتآكل البنى التحتية، وعجز محولات الطاقة عن تلبية احتياجات اللاجئين، حيث بات الوضع أكثر سوءاً، الامر الذي ترتب عليه ازدياد حدة الأزمات الصحية الناتجة عن تلوث المياه وانتشار الاوبئة والامراض المتصلة بالتلوث الناتج عن نقص المياه.

الحاجة ام نضال فريجة تقول: "حياتنا كثير صعبة في المخيم، الكهرباء بتقطع كتير، وكل فترة بنحرق الديجنتير وبنضل ايام بلا كهربا، وبنصير نعبي مي من عند الجيران، لانو عندهم مولد، وبالنسبة لمية الشرب، بنضطر نشتريها، لانو ما حدش عارف.. بقولوا المي ملوثه"...

أما السيد تيسير فيرى أن أزمتي المياه والكهرباء انعكست على أوضاعنا الاجتماعية والنفسية، معتبرا أن جو المخيم بشكل عام غير صحي وغير ملائم للسكن، عدا عن وجود مشاكل اخرى

اللجنة تستثني بعض الخطوط لأنها تكون لأقربائهم أو لأحد رجال اللجنة الشعبية أو الأمنية في المخيم!!

ضاغطه، كارتفاع الكثافة السكانية، بحيث تجد ١٠ أفراد يسكنون في بيت بغرفتين

أي بمعدل ٥ أفراد في الغرفة الواحدة، وخصوصاً من أبناء البارد الذين اضطروا لاستئجار بيوت صغيرة لعدم توفر الكثير من البيوت الكبيرة، معتبراً أن هذه الاجواء مسهلة لانتشار الاوبئة والامراض بين الأفراد في المخيم»، وأضاف تيسير «الأونروا قلصت الكثير من خدماتها تجاهنا مما أدى الى ازدياد الوضع سوءاً»

أما أم بلال وهي نازحة من البارد، تستأجر وبناتها الأربع بيتاً مؤلفاً من غرفتين في مخيم البداوي، تقول أن الكهرباء لا تثبت في المخيم، "بتيجي ٥ دقائق و بتقطع ٥ ساعات" و هذا الوضع لا يحتمل و المياه مقطوعة بسبب الكهرباء في حين حملت الأونروا و اللجنة الشعبية في المخيم مسؤولية هذا الإهمال قائلة "بس شاطرين يلّموا مصاري باسم الناس لتصليح المياه و الكهرباء وهنّي عم ياخدوها لجيبتهم!!".

الحاجة (ام ابراهيم)، وهي في العقد السادس من عمرها، تقول أن أزمة المياه والكهرباء في المخيم ليست جديدة و لكنها تفاقمت وزادت بسبب زيادة عدد السكان في المخيم بعد أحداث مخيم نهرالبارد، و بعد اهمال الاونروا والفصائل واللجنة الشعبية في المخيم لهذا الموضوع.

يقول أحمد أبو عودة، الذي يسكن منطقة "الكم التحتاني" محول الكهرباء "الديجينتير" ينفجر كل شهر أو شهرين، معتبراً ان السبب يعود للفوضى وعدم تدخل اللجنة الشعبية بشكل حازم، فهناك بيوت "تسرق خطوط من المنطقة وهي ليست من حقها" في حين تتدخل اللجنة الشعبية لجمع المال وشراء محول جديد "ديجينتير" و يقومون بتقطيع الأشرطة المتعدية على الخط الرئيسي للكهرباء، ويقول مستغرباً أن اللجنة تستثني بعض الخطوط لأنها تكون لأقربائهم أو لأحد رجال اللجنة الشعبية أو الأمنية في المخيم!!

«أصدقاء الإنسان الدولية»

تدعو السلطات اللبنانية للبت في قضايا الموقوفين الفلسطينيين

طالبت منظمة أصدقاء الإنسان الدولية الرئيس اللبناني والحكومة اللبنانية، بإصدار أوامر واضحة وصريحة تقضي بتوقف الأجهزة الأمنية اللبنانية عن الاحتجاز التعسفي لموقوفين فلسطينيين في السجون اللبنانية.

وقالت المنظمة أن ثلاثين لاجئاً فلسطينياً من مخيم نهر البارد في شمال لبنان، إعتقلوا بين شهري أيار وأيلول من العام ٢٠٠٧، خلال الأحداث التي جرت هناك، ولا علاقة لهم البتة بتلك الأحداث، يقبعون منذ أكثر من أربع أعوام في السجون اللبنانية ولم يقدموا إلى المحاكمة، ولا يعلمون

«أصدقاء الانسان»: ثلاثون لاجئاً فلسطينياً من مخيم نهر البارد، إعتقلوا خلال العام ٢٠٠٧، خلال الأحداث التي جرت هناك، ولا علاقة لهم البتة بتلك الأحداث، ولم يقدموا إلى المحاكمة، ولا يعلمون متى تنتهي معاناتهم فيها.

متى تنتهي معاناتهم فيها.

وحثت المجموعة الحقوقية السلطات اللبنانية على سرعة البت في قضايا الموقوفين الفلسطينيين، وإطلاق سراح الأبرياء منهم وتمكينهم من العودة إلى عائلاتهم. وأضافت أنه لا يمكن تبرير أن يمكث السجين أربع أعوام في الإعتقال رهن التحقيق، ولا يعلم متى ستنتهي فترة احتجازه، مشيرة أنه لا بد من حسبان مدة الإعتقال التي قضاها المعتقلون في السجون في حالة صدور أحكام ضدهم.

قالت أنهم لم يعودوا يستحقونها:

الأونروا توقف تقديم المساعدات الى أصحاب الرزمة الأولى في نهر البارد!

أبلغت وكالة الأونروا الأسبوع الماضي الفصائل واللجان الشعبية الفلسطينية في مخيم نهر البارد، خلال لقاء جمع الطرفين بحضور وفد يمثل اللجنة الأوروبية "الإيكو"، التي ينضوي تحتها عدد من الدول الأوروبية التي تقدم خدمات الاغاثة لأهالي البارد، أنها ستتوقف عن تقديم خدمات الإغاثة للعائلات الـ ٣٦٩ التي عادت إلى الرزمة الأولى في المخيم، بحجة "أنهم لم يعودوا يستحقون هذه المساعدات"، لأن ظروف النزوح إنتهت، وأنه يتم تقديمها لفترة زمنية محددة

وكأن البطالة ونظام التصاريح الذي يعيق الحركة التجارية لا تكفيهم، فاكتملت دائرة المأساة بقرار الأونروا وقف المساعدات عنهم.

وليس بشكل دائم"، لافتين إلى أنهم "مشغولون حالياً بتقديم خدمات إغاثة أخرى أكثر إلحاحاً تتوزع بين دول أوروبا وآسيا وأفريقيا".. هذا النبأ أثار موجة إستياء وسط أهالي المخيم، وتحديداً بين عائلات الرزمة الأولى، الذين يرون أن حاجتهم إلى هذه الخدمات لا تزال ملحّة. (شرح)

من جهته حذر عضو اللجنة الشعبية في مخيم البارد، حمزه خضر، أن تكون خطوة تقليص المساعدات الغذائية، مقدمة لتراجع الخدمات الصحية والتربوية وغيرها لأبناء المخيم، رافضاً إدعاء الاونروا بأن ظروف النزوح لأهالي الرزمة الاولى قد انتهت، معتبراً أن ظروف الأهالي الصعبة التي استوجبت تأمين المساعدات لا زالت موجودة منذ أربعة سنوات ولم تتغير، لافتاً الى أن المخيم لا يزال مغلقا ويعيش في ظل الحالة العسكرية المفروضة، حيث نظام التصاريح الخانق الذي يحول دون إستئناف الأهالي لنشاطاتهم الاقتصادية السابقة..علماً أن أهالي البارد كانوا قبل الازمة يعتمدن في معاشهم على التعاملات التجارية مع مناطق الجوار بشكل أساس، الامر الذي انتفى في ظل الحالة المذكورة، حيث أصبح المخيم يحوي على أكبر نسبة عاطلين عن العمل، بلغت بحسب آخر الاحصاءات قرابة الـ ٦٥ في المئة من القوى العاملة في المخيم، أخيراً تساءل خضر، اليس من الاجحاف في ظل هذه الظروف التي يعيشها أبناء المخيم والتي لم تتغير منذ بداية النزوح، القول بأن الازمة إنتهت، وانتفت أسباب استمرار برنامج الاغاثة لجزء من الاهالي!!!؟

نهر البارد: مليون يورو لإعادة بناء مركز صحي

وقعت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الـ(أونروا) والحكومة الفرنسية، اتفاقية في بيروت تقوم بموجبها الوكالة الفرنسية للتنمية بتقديم هبة قيمتها مليون يورو للـ(أونروا)، ستستخدم لإعادة بناء المركز الصحي في مخيم نهر البارد وتمويل مدرسة تمويلاً جزئياً في المخيم.

وبحسب وكالة «وفا» فإن كلفة إعادة بناء المركز الصحي تبلغ٨٠٠ ألف يورو، وسيتمّ بناؤه في الموقع الذي كان فيه قبل تدمير مخيم نهر البارد عام ٢٠٠٧، وسيقدّم هذا المركز الخدمات الصحية الأولية لحوالي ٢٧ ألف لاجئ فلسطيني نزحوا عن نهر البارد، ومن المتوقّع أن يبدأ العمل بالمركز الصحي في نهاية العام ٢٠١٢. أما مبلغ ٢٠٠ ألف يورو المتبقي، فسيستخدم لتمويل جزئي لمدرسة في المخيم.

وحق لشعبنا أن يتساءل: هل ستصل المليون يورو الى وجهتها الصحيحة؟ وهل ستفصح الأونروا عن وجهة المصاريف وتحقيق غايات الاتفاقية في وقتها أم أن آفة التأجيل ستصيبها أيضاً؟!

تحليل سياسي

التصعيد الصهيوني ضد قطاع غزة: الخشية من التطورات القادمة!

يعمد الكيان الصهيوني، خلال الأسابيع الماضية، الى تسخين الأوضاع في قطاع غزة مع الحرص على ابقائها تحت السيطرة، كي لا تتطور الى حرب شاملة. فما هي الأسباب التي تدفع الكيان الصهيوني الى هذا التصعيد، وما هي الرسائل التي يحاول الكيان بثها الى من يعنيهم الأمر، مستخدماً دماء الفلسطينيين وأجساد الأطفال كصناديق بريد دموية؟!

أولاً: رسالة الى مصر: يشعر قادة الكيان الصهيوني بقلق متزايد نتيجة الضبابية الشديدة التي تكتنف الأوضاع في الدول العربية المحيطة به، الى درجة انعدام اليقين في وضع تصور أو تحليل ثابت يمكنه من وضع خطط لمواجهة هذه التطورات.

في المقابل، يدرك قادة الكيان أنه ليس بإمكانهم القيام بعمليات عسكرية داخل سيناء، أياً تكن الذريعة المستخدمة. فقد أدى مقتل جنود مصريين، في أعقاب عملية إيلات، الى غضب عارم في الشارع المصري أدى الى اقتحام السفارة الصهيونية في القاهرة، السفير الصهيوني منها، وخروجه متخفيا بلباس امرأة، بحسب بعض الصحف.

تقوم الطائرات الصهيونية بإرسال الرسائل الى القيادات الفلسطينية المختلفة عبر قطاع غزة، في محاولة للتقليل من مخاطر المصالحة بين فتح وحماس، وفرض شروط صهيونية في بنود الاتفاق.

لذلك، يلجأ الكيان الصهيوني الى استخدام قطاع غزة كصندوق بريد الى القيادة المصرية الحالية واللاحقة، في محاولة منه لاستعراض القوة من جهة، ولاجبار المصريين على تقديم اجابات على استفسارات متعددة يضج بها العقل الصهيوني المربك والحائر، ولإجبار الجيش المصري على اتخاذ اجراءات وقائية أشد صرامة في مرحلة ما بعد سقوط نظام حسني مبارك في مصر.

ثانياً: رسالة الى المصالحة بين حماس وفتح: ينظر القادة الصهيانة بعين القلق والريبة الى التقارب بين حركتي فتح وحماس، في ظل الحديث عن قرب التوصل الى اتفاق نهائي بين الحركتين يعالج جميع نقاط الخلال بينهما. وتتعاظم الخشية الصهيونية من المصالحة على ضوء تعاظم قوى الحركات الإسلامية في المنطقة، وفوز حركة الإخوان المسلمين في مصر بالنسبة الأكبر من مقاعد مجلس الشعب خلال الجولة الانتخابية الأولى، وتوقعات أن تحافظ على هذه النسبة (٦٠٪) في الجولتين القادمتين. وتثير الانتخابات الفلسطينية التي تم التوافق على إجرائها خلال شهر أيار المقبل في مناطق السلطة الفلسطينية قلقاً إسرائيلياً بالغاً من إمكانية تحقيق حماس لفوز كبير في الضفة الغربية تحديدا، وما يعنيه ذلك من انعكاسات على كافة المستويات، ولا سيما لناحية الاتفاقيات الموقعة والتنسيق الأمني بين السلطة والكيان الصهيوني.

أشد ما يثير خشية الكيان الصهيوني، ما يجري في مصر، وتحديداً في منطقة سيناء، حيث تشير الدلائل والمعلومات الاستخباراتية الصهيونية الى قرب تحولها الى معقل للمقاومة الفلسطينية المسلحة

لذلك، تقوم الطائرات الصهيونية بإرسال الرسائل الى القيادات الفلسطينية المختلفة عبر قطاع غزة، في محاولة للتقليل من مخاطر المصالحة بين فتح وحماس، ولفرض شروط صهيونية في بنود الاتفاق، تأخذ بعين الاعتبار المخاوف الأمنية والمصالح الاستراتيجية الصهيونية.

ثالثاً: رسالة داخلية: لا تخفي حالة القلق الشديد الذي تسود الكيان الصهيوني، نتيجة مجمل التغيرات التي تجري في المنطقة، وهو الأمر الذي ينعكس على داخل الكيان.

الرسالة هنا هي طمأنة الداخل الصهيوني بأن الجيش لا يزال قادرا على توجيه الضربات الى أعدائه، ومواجهة المخاطر الإقليمية المحيطة به، ويتخذ من قطاع غزة صندوق بريد ليبعث برسالة مفادها أن جيش الاحتلال مستعد للقتال على الجبهة الأكثر إثارة للقلق في المرحلة المقبلة، وهي جبهة قطاع غزة، المتاخمة لمصر الثورة، وحيث تسيطر حركة حماس – الجناح الفلسطيني من حركة الإخوان المسلمين ذات النشأة المصرية، والتي من المتوقع أن تصل الى الحكم قريباً!

في رحاب الإسلام

مفهوم خاطئ لمعنى التدبر

إن مما يصرف كثيرا من المسلمين عن تدبر القرآن والتفكر فيه، وتذكر ما فيه من المعاني العظيمة، اعتقادهم صعوبة فهم القرآن؛ وهذا خطأ لمفهوم تدبر القرآن وانصراف عن الغاية التي من أجلها أنزل. فالقرآن أولا كتاب تربية وتعليم، وكتاب هداية وبصائر لكل الناس، كتاب هدى ورحمة وبشرى للمؤمنين، كتاب قد يسر الله تعالى فهمه وتدبره كما قال تعالى : ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر:١٧] .

قال ابن هبيرة: « ومن مكايد الشيطان تنفيره عباد الله من تدبر القرآن لعلمه أن الهدى واقع عند التدبر فيقول هذه مخاطرة حتى يقول الإنسان أنا لا أتكلم في القرآن تورعا». قال الشاطبي :«فمن حيث كان القرآن معجزا أفحم الفصحاء وأعجز البلغاء أن يأتوا بمثله فذلك لا يخرجه عن كونه عربيا جاريا على أساليب كلام العرب ميسرا للفهم فيه عن الله ما أمر به ونهى». ويقول الصنعاني: « فإن من قرع سمعه قوله تعالى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المزمل:٢٠]، يفهم معناه دون أن يعرف أن (ما) كلمة شرط، و (تقدموا) مجزوم بها لأنه شرطها، و(تجدوه) مجزوم بها لأنه جزاؤها، ومثلها كثير... فياليت شعري ! ما الذي خص الكتاب والسنة بالمنع عن معرفة معانيها وفهم تراكيبها ومبانيها.. حتى جعلت كالمقصورات في الخيام .. ولم يبق لنا إلا ترديد ألفاظها وحروفها ... » اهـ.

إن الصحيح والحق في هذه المسألة أن القرآن معظمه واضح وبين وظاهر لكل الناس، كما قال ابن عباس: التفسير على أربعة أوجه: «وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله». ومعظم القرآن من القسمين الأولين.

إن إغلاق عقولنا عن تدبر القرآن بحجة عدم معرفة تفسيره، والاكتفاء بقراءة ألفاظه، مدخل من مداخل الشيطان على العبد ليصرفه عن الاهتداء به .

وإذا سلمنا بهذه الحجة فإن العقل والمنطق والحزم والحكمة يقتضون أنك إذا أشكل عليك معنى آية أن تبادر وتسارع للبحث عن معناها والمراد بها لا أن تغلق عقلك فتقرأ دون تدبر أو تترك القراءة. والله تعالى أحكم وأعلم.

أخبار الجهاد

النخالة: للجهاد رؤيتها الخاصة إزاء الإعتراف بـ "إسرائيل" واتفاق أوسلو

قال نائب الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، زياد النخالة، في تصريحات له عقب مباحثات وفد الحركة مع القيادة المصرية، إن المحادثات تناولت آليات تنفيذ المصالحة بشكل فعلي وحقيقي على الأرض.

ووصف اللقاءات التي أجراها وفد الحركة في القاهرة بأنها "كانت توضيحية"، ولفت إلى أن "الجانب المصري أطلعنا على تفاصيل اللقاء الذي جرى بين الرئيس محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل".

وأكد النخالة استعداد حركته التام لدعم المصالحة بقوة، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية رؤية الجهاد، سواء بالنسبة إلى موقفها الرافض للاعتراف بـ"إسرائيل" أو موقفها من اتفاق أوسلو.

العينا: هناك إصرار لإبقاء المخيم تحت الضوء..والمستهدف هو الوجود الفلسطيني

أعرب مسؤول العلاقات في حركة الجهاد الاسلامي، شكيب العينا، عن قلقه نتيجة التوترات الامنية الاخيرة التي شهدها مخيم عين الحلوة، والتي تزامنت مع احداث امنية في الجنوب اللبناني.

وقال العينا، هناك محاولات وإصرار غريب يهدف الى إبقاء المخيم تحت الضوء، واستدامة حالة التوتر فيه، مشيراً الى وجود شيء ما يحضر للملف الفلسطيني، يأتي في سياق الاستهداف الصهيوني لأمن واستقرار المخيمات الفلسطينية في لبنان.

وشدد العينا على ضرورة التيقظ لكل المكائد التي تحاك ضد المخيم كمدخل لاستهداف الوجود الفلسطيني في لبنان، مطالباً الجهات الاعلامية توخي الحذر والمسؤولية في نقل الاخبار، ووضعها في سياقها الطبيعي.

العينا، إذ أكد على حرصه على أمن واستقرار لبنان، أكد رفض حركة الجهاد الإسلامي زج المخيم في أية صراعات أو محاور سياسية، ليست في صالح الشعبين الفلسطيني واللبناني.

الجهاد تطالب المقاومة بالرد الموحد على جرائم الاحتلال

دعا الشيخ المجاهد «خضر حبيب» القيادي البارز في حركة الجهاد الإسلامي، الفصائل الفلسطينية إلى رد موحد على جرائم الاحتلال وعدم إعطائه فرصة للاستمرار في غروره وعدوانه على الشعب الفلسطيني.

وقال حبيب في تصريح صحفي:»يجب أن تسجل المقاومة ردود تجعل العدو الصهيوني يحسب الف حساب لأي اعتداء مقبل»، مشيرا إلى أن الاحتلال يعيش أزمة داخلية وعزلة دولية وبالتالي يحاول إخراج أزمته على حساب الدم الفلسطيني».

وأوضح القيادي في حركة الجهاد الاسلامي أنه لا تهدئة بين حركته والاحتلال الصهيوني، مبينا أن هناك تفاهما داخليا فلسطينيا وتوافقا فصائليا نظرا لمصالحة الشعب الفلسطيني.

كاريكاتير